حوّل راتبك واحصل على هدية نقدية 1,000 دك
العرض متوفر عند تحويل راتب 2,000 دك وأكثر تطبق الشروط والأحكام ت-هـ/2019/2187
الأهلي ABK
ELITE
أهلاً أهلي 1 899 899
eahli.com

تقرير خفض قيمة الاستقطاع على القرض الحسن بواقع 10٪ مدرج من دون أي تعديلات

«المالية البرلمانية» تقر تعديل «التأمينات» بما يسمح لمن استبدل راتبه من المتقاعدين مدى الحياة .. الاستبدال مرة أخرى

سامح عبدالحفيظ

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بما يقضي بالتعديل على 3 مواد وبما يحقق مفهوم التكافل الاجتماعي للأسرة الكويتية.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح عقب اجتماع اللجنة أمس إن التعديلات تقضي بالسماح لمن استبدل مدى الحياة الاستبدال مرة أخرى، لافتة الى ان هذا تعديل مرفوض من الحكومة لكن اللجنة أقرته بالموافقة.

وأوضحت الهاشم ان وضع مفهوم الشريعة الإسلامية في نص القانون سيسبب ضررا كبيرا على المستبدلين لأنه مفهوم لا يجزأ وبموجبه لن يسمح بالاستبدال مرة أخرى لمن استبدل.

وبينت ان وضع مفهوم الشريعة الإسلامية ضمن قانون الاستبدال في التأمينات يترتب عليه توريث دين الاستبدال بعد وفاة المستبدل.

ونوهت الهاشم إلى أنه اذا تم وضع مفهوم الشريعة بالنص لا يمكن الحصول على الاستبدال إلا بتقديم ما يبرر سببه من أوراق وثبوتيات.

واستدركت قائلة: «لكن النظام الحالي يتيح تقديم الاستبدال في الثامنة صباحا ويكون المبلغ مودعا بالحساب في نهاية الدوام».

ولفتت الهاشم الى ان إقرار القانون بتعديلاته الحالية سيسمح بتسوية الاستبدال القائم وبما سيترتب عليه خفض قيمة المديونية.

وأكدت ان تقرير خفض قيمة الاستقطاع على القرض الحسن للمتقاعدين بواقع 10٪ مدرج على جدول الأعمال من دون أي تعديلات عليه، معلنة عن وجود مؤشرات بموافقة الحكومة عليه.

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الشطي: دمج اقتراحات «العفو الشامل» تم وفقاً للقانون واللائحة الداخلية للمجلس

استغرب رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي الهجوم على اللجنة على مدار الأسبوعين الماضيين بسبب دمج الاقتراحات بقوانين في شأن العفو الشامل، مؤكدا ان اللجنة قامت بعملها وفقا للقانون واللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وقال الشطي في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة ان دمج المقترحات في اقتراح واحد ليس بدعة وتم من قبل اللجنة التشريعية في دور الانعقاد الحالي وأنه يوم الخميس الماضي تم ضم التقرير الرابع الى التقرير النهائي للجنة وذلك تطبيقا لنص اللائحة الداخلية للمجلس. وأشار إلى أن اللجنة قامت بنفس الأمر في دور الانعقاد الأول برئاسة النائب محمد الدلال عندما ضمت ثلاثة مقترحات احدهما مختلف ولكن تم ضمه.

وذكر أن هناك رأيا يقول ان المجلس كلف (التشريعية) بإنهاء تقرير واحد خاص

خالد الشطي
لمشاهدة الفيديو

باقتحام المجلس والإخلال بالأمن والاعتداء على رجال الامن خلال 30 يوم وان المجلس استعجل اللجنة على هذا التقرير وهذا حق ولكن لا حق لأحد في ان يجعل اللجنة لا تناقش اقتراحات زملاء آخرين.

وأوضح أن الاقتراح الرابع الذي قدمة النائب الحميدي السبيعي عن العفو للمسيء الى دول صديقة طبقا لقانون المطبوعات والنشر ومن بث ونشر اخبار كاذبة في الخارج تم ضمه مع التقرير لأنه قدم الاقتراح بصفة الاستعجال مع اربعة نواب. وبين الشطي ان هناك اقتراحات تأتي للجنة التشريعية يتم التصويت عليها وترجح بتصويت الرئيس. وقال إن احد هذه الاقتراحات هو قانون العفو فيما يخص مخالفة قانون المطبوعات والنشر، مشيرا إلى انه سيعلق عليه في يوم الجلسة. وبين ان اللجنة وافقت على الاقتراح لأن هناك حزمة من التشريعات قامعة للحريات صدرت في السابق بفصول تشريعية سابقة منها المطبوعات والنشر والجرائم الالكترونية والمرئي والمسموع.

وأكد الشطي أنه لا يوجد لدى اللجنة اي مقترح يختص بالعفو العام الشامل الا هذا المقترح الذي تمت الموافقة عليه وأن ما قامت به اللجنة يتوافق مع اللائحة والدستور. وقال انه منذ البداية يؤمن ان العفو من حق سمو الامير حفظه الله وباب العفو مفتوح وفتحه سمو الأمير الا ان البعض لا يريدون العفو الا عن انفسهم ولا يريدون تطبيق الدستور. وقال الشطي إنه بالنسبة لمسألة اخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء فإن اللجنة في فترة رئاسته لها لم تأخذ رأي المجلس الاعلى للقضاء في شأن قوانين العفو.

وأوضح أن رئيس اللجنة في دور الانعقاد الأول محمد الدلال هو من قام بأخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء بشأن ثلاثة اقتراحات بقوانين للعفو وفي دور الانعقاد الثاني قام رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي بأخذ رأي القضاء.

ولفت الشطي إلى أنه الرئيس الوحيد للجنة الذي لم يأخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء ولم يستطلع رأيه، مشيرا الى ان اجراء رئيسي اللجنة السابقين لم يكن خاطئا.

وأضاف أن قانون العفو العام صفحة ستطوى وأمام النواب مسؤوليات واستحقاقات اخرى متمنيا ان يتوافق النواب لكي يتم اقرار التعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية من اجل إنصاف المتقاعدين فيما يخص موضوع الاستبدال.

وقال الشطي إنه تقدم باقتراح نال موافقة اللجنة التشريعية ومدرج على جدول الجلسة القادمة وهو قانون التماس إعادة النظر بالأحكام الصادرة النهائية والباتة مؤكدا ان هذا القانون يحقق نقلة نوعيه للكويت في مرفق القضاء واحقاق الحق والعدالة.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

العتيبي والسويط يدعوان لحضور جلسة «العفو»

خالد العتيبي

ثامر السويط

قال النائب خالد العتيبي انه بعد دمج مقترحات العفو بتقرير واحد على جدول اعمال الجلسة القادمة تأكد للجميع دون أدنى شك أن رئيس المجلس هو الراعي الرسمي لهذا العبث التشريعي.

واضاف العتيبي في بيان صحافي اصدره مكتبه امس: وعليه ادعو الشعب الكويتي الكريم لحضور جلسة الثلاثاء القادم «غدا» ليكون شاهد عيان على مواقف الرئاسة والنواب في هذه الجلسة التاريخية.

من جانبه قال النائب ثامر السويط انه بعد إدراج التقرير «المشبوه» أصبح رئيس المجلس شريكا لرئيس اللجنة التشريعية وراعيا لانتهاك الدستور وتحدي إرادة الأمة. وأضاف في تصريح صحافي: ندعو الشعب لحضور جلسة غد الثلاثاء ومراقبة نوابه، فإما أن نمثل الأمة كما يجب، أو أن نمثل عليها ونتحول لشهود زور في مجلس صوري يجيره الرئيس حسب أهواءه. واضاف مخاطبا سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد: أحذرك من توريط رئيس مجلس الأمة لك بالتصويت على تقرير اللجنة التشريعية المشوه غير المقبول دستوريا وسياسيا واخلاقيا، هذه مسؤولية تاريخية ولا يمكنك تمرير خيانة الوطن وانتهاك أمنه تحت طائلة المصالح الضيقة في تصفية الخصوم والسيطرة على كل شيء!

العدساني يجدد رفضه للخصخصة أو فرض الضرائب على المواطنين

رياض العدساني
لمشاهدة الفيديو

جدد النائب رياض العدساني التأكيد على رفضه أي توجه لخصخصة القطاعات العامة أو فرض الضرائب على المواطنين.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة: «سبق أن أكدنا متانة الاقتصاد الكويتي والحالة المالية للدولة والوكالات الاستشارية العالمية ومنها موديز التي أكدت متانة القوة المالية للدولة وصنفتها AAA، وهذا التصنيف يتطلب عدة أمور منها التقييد باللوائح والنظم المعمول بها في الميزانية وترشيد الإنفاق بشكل صحيح».

واستغرب أن الحكومة بين الحين الآخر تؤكد ان الدولة تمر بعجز في الميزانية وأن باب الرواتب مرتفع وكأن الموطن هو السبب في عبء الميزانية، معتبرا ان الحكومة هي التي تتحمل السلبيات.

وأوضح ان الوكالات العالمية أكدت متانة الاقتصاد الكويتي لـ 3 أسباب وهي انخفاض الدين العام للدولة ومتانة المركز المالي للدولة، مستندا الى استثمارات الصندوق السيادي والفوائض المليارية فيه.

وقال العدساني إن من يروج ان الدولة تمر بإفلاس من الحكومة او غيرها هدفهم هو إقرار الدين العام وتحميل الدولة أعباء مالية وخصخصة القطاعات العامة وفرض الضرائب.

وأضاف: «سوف أتصدى لمحاولات الخصخصة وفرض الضرائب ولن نقبل بهذا الأمر»، مشددا على أن ما نحتاجه هو الإدارة الرشيدة فقط.

انتخاب رئيسي لجنتي الأنشطة وحقوق الطفل العربي

القاهرة ـ هناء السيد

شهدت فعاليات الدورة الثالثة للبرلمان العربي للطفل انتخاب رئيسي لجنتي حقوق الطفل والأنشطة، بحضور الأمين العام للبرلمان العربي للطفل، وذلك في مقر البرلمان بإمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأسفرت الانتخابات المذكورة عن فوز كل من: منى السعيدي عضو البرلمان العربي للطفل رئيسة للجنة الأنشطة، وأمين الشبول عضو البرلمان العربي للطفل نائبا. وفي هذا الصدد، قال أيمن الباروت الأمين العام للبرلمان العربي للطفل: «نفخر اليوم بهذه النخبة المتميزة من الأعضاء الذين يمثلون بلادنا العربية وهم يمارسون دورهم في خدمة قضايا الطفل العربي، ونتمنى لهم النجاح في ضوء ما يمتلكونه من خبرات ووعي عربي قادر على التفوق والنجاح». وعلى صعيد متصل، تم انتخاب ديما عدي محمد من العراق عضو البرلمان العربي للطفل رئيسة البرلمان العراقي للطفل رئيسة للجنة حقوق الطفل، وحاتم البختاوي عضو البرلمان العربي للطفل نائبا. والتقى الأمين العام للبرلمان العربي للطفل في أعقاب الانتخابات المذكورة برئيسي اللجنتين ونائبيهما بحضور رئيس أعضاء البرلمان العربي للطفل، وهنأهم على ثقة الأعضاء باختيارهم لهذه الواجبات المهمة التي تتطلع لإيجاد دور عربي فاعل وموحد في خدمة الطفل العربي على أسس علمية وتجريبية وموضوعية. وفي الإطار ذاته، وجه الأمين العام للبرلمان العربي للطفل خلال اللقاء مع الأعضاء الفائزين برئاسة اللجان بأهمية استمرار الأعضاء بتقديم الآراء والمقترحات التي تصب في صياغة برنامج البرلمان العربي للطفل، والتواصل المستمر لبحث كل السبل الكفيلة والممكنة لخلق أرضية متينة وقوية تسهم في بناء طفل عربي واعد قادر على تلبية هموم ومتطلبات وطنه وامته. من جانبهم، عبر رؤساء اللجان الفائزة عن تثمينهم للدور الكبير الذي بذله البرلمان العربي للطفل في تحقيق طموح الطفل العربي، وذلك من خلال فسح المجال أمامه لإيصال صوته لصناع القرار بما يسهم في إصدار قرارات وقوانين تستجيب لأصواتهم وتكون قريبة من آمالهم وتطلعاتهم، وانعكاس ذلك على دورهم المستقبلي في البناء والتقدم الحضاري.

جانب من فعاليات الدورة الثالثة للبرلمان العربي للطفل